الأنباء
الخميس 11 ابريل 2013

### حديث عن حكومة أمر واقع قد يضطر سلام لتشكيلها

# احتدام الصراع بين «المستقبل» و«العونيين» على الوزارات الذهبية وصيغة وسطية تمدد فسحة قانون الانتخابات حتى 19 يونيو

الصراع الدستوري بين امراء السياسة اللبنانية الرسميين والحزبيين حول قانون الانتخابات، لم يضع اوزاره بعد، وآخر الحلول الوسطية «تمديد» مهلة الترشيحات شهرا واحدا، ثم «تعليق» المهل المتصلة بقانون 1960 شهرا آخر، على امل ان يتم التوصل خلال المهلتين الى قانون انتخابات جديد.

وبين كلمة «تمديد» وكلمة «تعليق» يكاد الاستحقاق الانتخابي يضيع، وتضيع معه فرصة تشكيل حكومة باجماع من وقع اختيارهم على تمام سلام كرئيس لها.

فالتمديد الذي وقع الرئيس ميشال سليمان على مرسومه، يعتبره فريق الثامن من آذار التفافا على رفض هذا الفريق «لقانون الستين»، و«التعليق» يراه الرئيس سليمان عملا مقصودا لاغاظته، الى جانب كونه مناقضا للديموقراطية وللنظم الدستورية من حيث استهدافه «قانون الستين» القائم والذي لا يمكن الغاؤه الا بقانون آخر.

وقد عهد الى النائب المشترع بطرس حرب استنباط كلمة او مفردة توفق بين التمديد والتعليق، وتكون جاهزة قبل انعقاد جلسة المجلس في اليوم التالي، في وقت استدعى الرئيس سليمان كبار الدستوريين من وزير العدل السابق جوزف شاوول الى رئيس الشورى السابق يوسف سعدالله الخوري، للافتاء دستوريا بما يجب، وكانت الارجحية لتقسيم «المهل» الانتخابية، بين التمديد لشهر والتعليق لشهر آخر، وريثما يقضي الله بالنسبة للانتخابات النيابية في لبنان، امرا كان مفعولا.

وطبقا للصيغة المقترحة بتعيين تمديد المهل حتى 19 مايو بدلا من 19 ابريل، على ان يلي ذلك تعليق هذه المهل شهرا آخر، بحيث يفترض ان يكون تم اشتراع قانون جديد للانتخابات بحلول 19 يونيو، يلغي ما قبله بصورة دستورية.

مصادر الرئيس ميشال سليمان تقول ان المادة التي يجب ان تعدل هي المادة 49 المرتبطة باقفال باب الترشيح فقط.

والوزير وائل ابو فاعور يؤكد ان الحزب التقدمي الاشتراكي الذي ينتمي اليه، وافق على تمديد مهلة الترشيح شهرا، بينما اوضح الوزير علي حسن خليل (أمل) ان موضوع تعليق المهل قد انجز وان النائب وليد جنبلاط وافق الصيغة.

قيادات 14 آذار اجتمعت في «بيت الوسط» ليلا، بحضور الرئيس فؤاد السنيورة ونائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري والنواب: بطرس حرب، دوري شمعون، مروان حمادة، فؤاد السعد، ميشال فرعون وانطوان سعد، وخصص البحث في التشكيلة الحكومة والجلسة النيابية.

**سليمان فرنجية لم يطلب المشاركة في الحكومة: نترقب موقفها من المقاومة والصراع مع إسرائيل**

النائب سيرج طور سركيسيان (المستقبل) قال اننا ضد ادخال البلد في المجهول الانتخابي ومن هنا تضامنا مع رئيس الجمهورية، ونحن مستعدون لاجراء الانتخابات حتى يوم 19 يونيو، اي قبل يوم واحد من انتهاء ولاية المجلس الحالي، وقد طرح وزير الداخلية مروان شربل التمديد التقني للمجلس ونحن رفضنا هذا الامر، لاننا نريد اجراء الانتخابات، وقد لاحظ ان هناك« غنج سياسي كثير وكل واحد بده يكبر مشاريعه».

وعلى صعيد الاستشارات الوزارية غير الملزمة لتشكيل الحكومة، التي انتهت رسميا أمس، ويمكن أن تستمر أياما وشهورا سياسيا، ومعها انتهت فرحة التكليف وبدأت أوجاع التأليف، بتمسك فريق الثامن من آذار بالحكومة السياسية والانقاذية، مقابل اصرار 14 آذار على الحكومة الانتخابية الحيادية المصغرة.

وأضاف رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد الى جانب التمسك بالحكومة السياسية الجامعة، أن يكون التمثيل الوزاري فيها بحسب الأوزان النيابية، وبالنسب المئوية لكل فريق، الامر الذي يسمح لفريق 8 آذار بالحصول على أكثرية مقاعد مجلس الوزراء، قياسا على التحالفات الحاضرة.

وكان اللافت موقف النائب وليد جنبلاط الذي لم يتطرق الى شكل الحكومة بعد الاستشارات، وأعطى ما يمكن اعتباره «كارت بلانش» للرئيس المكلف، والذي كان هو عراب ترشيحه لرئاسة الحكومة، وقال جنبلاط: ان الرئيس المكلف يرى الصيغة المناسبة للجميع.

العماد ميشال عون رد على الرئيس فؤاد السنيورة، ودعوته الى تبادل الحقائب الوزارية بالقول، انه سبق أن عرض على السنيورة خمس حقائب وزارية مقابل وزارة المال، لكن السنيورة لم يوافق، وسأل عون عن الحقيبة المقصودة في كلام السنيورة الآن، وأضاف: حكومة الوحدة الوطنية هي الوحيدة القادرة على مواجهة الأمور.

رئيس كتلة المردة سليمان فرنجية، لم يطلب المشاركة في الحكومة، إنما ربط موقفه منها بموقفها من «المقاومة» والصراع مع اسرائيل، وأنه لا مشكلة في الحقائب أو شكل الحكومة، ولم يتطرق فرنجية الى العلاقة مع الاحداث السورية التي يقف هو منها الى جانب نظام الاسد، انما أصر على أن يأتي البيان الوزاري للحكومة، على غرار بيان الحكومة السابقة، ويؤشر هنا على ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة.

وقد قال ذلك بصراحة.

كتلة الحزب السوري القومي برئاسة النائب أسد حردان طالب بحكومة وحدة وببيان وزاري يحافظ على «المثلث الذهبي» (شعب وجيش ومقاومة) وإعادة العلاقات الطيبة مع سورية.

أما كتلة البعث برئاسة النائب عاصم قانصو وعضوية قاسم هاشم فقد طالبت بحكومة سياسية موسعة.

وبفصل وزارة الطاقة عن وزارة النفط.

الوزير السابق ماريو عون (التيار الوطني الحر) استبعد وصول سقف الخلاف على توزيع الحقائب الوزارية الى حدود عدم المشاركة في الحكومة. وربط عون عبر إذاعة «صوت لبنان» تسريع تشكيل الحكومة بمصير الموافقة على تأجيل الانتخابات.

واتهم عون فريق 14 آذار بالشراسة في التعاطي مع عملية توزيع الحقائب. وخصوصا حقيبتي الطاقة والنفط، والاتصالات، اللتين نصرّ على بقائها في حوزة تكتل التغيير والاصلاح، الذي يسعون الى اقصائه عن المشاركة، لأنه فعال وناجح في ادارته، لكننا سنشارك في الحكومة، ونحن فريق أساسي.

في المحصلة النهائية، يبقى مفتاح تشكيل الحكومة بيد قانون الانتخابات النيابية، واذا أقفلت في وجه الرئيس المكلف تمام سلام، فانه يملك الجرأة لاعلان حكومة أمر واقع مختصرة وتعكس وجهات نظر كل الاطراف.

هنا تغدو المشكلة في موقف حزب الله الذي يطالب بحكومة سياسية ولا مانع من ألا تضم مرشحين للانتخابات، ثم في موقف العماد عون الذي يريد حكومة سياسية بوزراء يحق لهم الترشح للانتخابات، كي يضمن العماد ميشال عون عودة صهره جبران باسيل الى وزارة «الذهب الأسود» اي الطاقة والنفط وقد اعلن باسيل امس انهم يريدون حكومة من وزراء غير مرشحين من اجل استبعادي، ونفس المعادلة تنطبق على زميله وزير «الذهب الأبيض» اي الاتصالات نقولا صحناوي الذي يفكر في الترشح عن دائرة الاشرفية، وهو الذي تراجع امس عن عقد مع شركة اتصالات كان من شأنه خسارة الوزارة مئتي مليون دولار سنويا.

ورب قائل ان حكومة الأمر الواقع تعني ممارسة رئيسها لقناعاته السياسية والوطنية المتوازنة بصرف النظر عن آراء الآخرين، لكن المسألة هنا ان معارضة حزب الله تعني عدم موافقة النائب وليد جنبلاط الذي اشترط لقبول اي تشكيلة حكومية موافقة حزب الله، وعدم موافقة جنبلاط الذي يحرص على معادلة التوازن، تعني وفق معلومات «الأنباء» ان الرئيس ميشال سليمان المتفاهم مع زعيم جبهة النضال على السراء والضراء لن يوقع مرسوم تشكيلها.

اما اذا غض الحزب الطرف ومشى الرئيس نبيه بري، والنائب جنبلاط بحكومة الأمر الواقع، وبالتالي حصلت على توقيع الرئيس، تحل حكما محل حكومة تصريف الاعمال الحاضرة، واذا حصلت على ثقة المجلس يكون به، واذا لم تحصل تصبح هي حكومة تصريف الأعمال.

● بيروت ـ عمر حبنجر

رئيس الحكومة المكلف تمام سلام مستقبلا كتلة الحر الموحد برئاسة النائب سليمان فرنجية (محمود الطويل)

### مشاورات لتدوير الزوايا حيال "الجيش والشعب والمقاومة"

# الجسر لـ «الأنباء»: الهدف من اتهام سلام بأنه مرشح السعودية هو لتصعيب مهمة التأليف

رأى عضو كتلة «المستقبل» النائب سمير الجسر ان المرحلة الراهنة تتطلب تشكيل حكومة من فريق عمل متجانس، ايا يكن شكل الحكومة سواء اكانت حيادية ام جامعة لكل الاطراف اللبنانية، وذلك لاعتباره ان وحدة التجانس في مجلس الوزراء قادرة على انقاذ الاستحقاق الانتخابي من التأجيل وانتشال لبنان من الهوة الامنية والاقتصادية التي اغرقته فيها الحكومة المستقيلة بعد ان عجزت عن انتاج شيء للصالح العام نتيجة تلهي بعض اعضائها بالمحاصصات والمكاسب الخاصة، متمنيا بالتالي انسحاب الايجابية التي احاطت عملية التكليف على عملية التأليف، خصوصا ان تأييد كل الاطراف اللبنانية للرئيس المكلف هو اقرار بطريقة او بأخرى بأن التجاذب السياسي ادخل البلاد في متاهات اكبر من طاقاته، واصبح بحاجة لآلية عمل ليس فقط جديدة انما ايضا جدية لاخراجه من عنق الزجاجة واستعادة ثقة المواطنين بحكومتهم وبالمؤسسات الدستورية.

ولفت النائب الجسر في تصريح لـ «الأنباء» الى انه وبالرغم من ان الشيطان يكمن في التفاصيل فإن الحكمة الوطنية تقضي بتمرير مرحلة التأليف وفقا لحاجات وضرورات المرحلة الراهنة، اي تأمين العملية الانتخابية وتجنيب لبنان تداعيات التطورات الاقليمية وتحديدا السورية منها، واعادة انعاش الوضعين الاقتصادي والمالي، معتبرا بالتالي ان ما يهم اللبنانيين هو الجزء الملآن من الكوب المتمثل في شبه الاجماع الوطني على تكليف الرئيس سلام بقيادة السفينة الى بر الامان، خصوصا ان الاستحقاق الانتخابي بدأ باتخاذ منحى مغاير لمحاولات التوافق بين الفرقاء اللبنانيين على قانون انتخاب موحد، وذلك من خلال بدء البعض بتقديم طلبات الترشيح وفقا لقانون الستين القائم حاليا.

وردا على سؤال حول ما يقوله البعض ان «النائب تمام سلام مرشح السعودية»، خصوصا ان الاخير قابل الامير بندر في الرياض قبل ساعات من تسميته وتكليفه، تساءل النائب الجسر عما دعا اصحاب الكلام المذكور للرضوخ الى ما فرضته المملكة السعودية وتسمية من اختارته هي ليكون رئيسا للحكومة لطالما يعتبرون سلام مرشحها وليس مرشح اللبنانيين او مرشح المرحلة الحالية معتبرا بالتالي ان قبول هؤلاء بالشيء واثارة نقيضه في الاعلام، قد يكون محاولة لتصعيب مهمة التزليف في وجه الرئيس المكلف، كما قد يكون اشارة الى وجود مطالب معينة لديهم فيما يخص توزيع الحقائب الوزارية.

وردا على سؤال اعتبر النائب الجسر ان حساسية المرحلة الراهنة تستدعي اختيار الوزراء من غير المرشحين للانتخابات النيابية، ما يسهل على الرئيس المكلف انجاز الاستحقاق الانتخابي ويسرع في الانتقال الى تحقيق إنجاز آخر.

وعن وجود مخاوف من ان يطل الشيطان برأسه من بوابة البيان الوزاري، لفت النائب الجسر الى ان اعلان بعبدا يبقى المرتكز والاساس في صياغة البيان الوزاري، خصوصا انه نال اجماع القوى السياسية على طاولة الحوار الوطني في قصر بعبدا، متسائلا «لماذا البحث عن صيغة قد تكون سببا للتفرقة بين اللبنانيين في وقت يملكون فيه صيغة متوافقا عليها ومدعومة من الجميع، مذكرا بان اعلان بعبدا المتوافق عليه من قبل الجميع يدعو الى ايجاد حل للسلاح غير الشرعي عبر وضع القرار العسكري في عهدة الجيش وحده، مع الاستفادة من قدرات المقاومة وخبراتها.

● بيروت: زينة طبّارة

سمير الجسر

# مصادر وهاب: جنبلاط يضمن لأرسلان مواقع محفوظة نيابيا وحكوميا

بحسب مصادر رئيس حزب التوحيد العربي الوزير السابق وئام وهاب، فان الحكومة التي ينوي الرئيس تمام سلام تأليفها لن «تقلع»، مستبعدا حصول الانتخابات النيابية لان الجميع ينتظر ما ستؤول اليه التطورات في سورية».

المصادر اشارت الى ان حزب الله اقتنع بوجهة نظر وهاب الذي كان يعتبر ان حكومة الرئيس نجيب ميقاتي كانت عبئا على الحزب وعلى قوى 8 آذار.

ولفت الى انه منذ لحظة تشكيل تلك الحكومة كان يرى ان ميقاتي ينفذ مخططا دوليا.

وكشفت المصادر عن وجود تحالف بين النائب وليد جنبلاط والنائب طلال ارسلان يقضي باعطاء الاخير مواقع محفوظة نيابيا وحكوميا وفي التعيينات المرتقبة، وعلى ابعاد وهاب عن «المعادلة الدرزية»، ولفتت الى ان زعيم المختارة كان قد وضع ارسلان في تفاصيل الصفقة التي اودت بحكومة ميقاتي، ما جعله يأخذ مسافة عن قوى 8 آذار، على قاعدة التحالف مع جنبلاط والوسطيين.

كما كشفت المصادر ان جنبلاط تمنى على ارسلان الاهتمام بالاوضاع في بلدة الشويفات لجهة عدم حصول اشكالات مع حزب الله والنسيج الشيعي في ظل موقف جنبلاط الاخير ومغادرته الاكثرية.

● بيروت ـ محمد حرفوش

**تحليل اخباري**

# المناورات الأميركية في الخليج.. أي النماذج الأمنية أكثر فائدة لمنطقة الخليج؟

القاهرة ـ أ.ش.أ: جاء الإعلان مبكرا عن المناورات العسكرية البحرية في الخليج خلال الفترة من 6 الى 30 مايو المقبل ـ والتي تجريها الولايات المتحدة بمشاركة أكثر من 30 دولة، في إطار التدريب الدولي على إجراءات مكافحة الألغام «آي إم سي إم ئي إكس» وحراسة السفن ـ بمنزلة رد فعل سريع ومبكر أيضا على فشل محادثات كازاخستان بين إيران ومجموعة «5+1» بشأن النووي الإيراني وتلويح الأخيرة المتكرر بإغلاق مضيق هرمز حال تعرضها لأية عملية عسكرية، سواء من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل بمباركة الأولى.

وقد أكد نائب قائد القوة البحرية المجمعة «سيمون انكونا» ان التدريب الدفاعي المتعدد المهام سيركز على الأمن البحري للتجارة والتبادل التجاري من ميناء المغادرة وحتى ميناء الوصول.

هذه المناورات العسكرية البحرية تفتح من جديد قضية الأمن في الخليج، بعد عدم قدرة دول الخليج على التوصل إلى نموذج يحقق الأمن لكل دول المنطقة، على خلفية الاعتماد على البديل العربي للأمن الذي انهار مع الغزو العراقي للكويت، ومن بعده أصبحت الولايات المتحدة أحد أضلاع الأمن المحورية في الخليج، في ظل التهديد الإيراني للمنطقة.

وتكتسب قضية الأمن في الخليج أهمية خاصة من عدة اعتبارات: أول هذه الاعتبارات، الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية التي تمثلها منطقة الخليج على الصعيد العالمي، حيث تساهم دول الخليج بأكبر كمية من الإنتاج العالمي للنفط، ولديها أكبر حجم من الاحتياطي العالمي من هذه السلعة الإستراتيجية المهمة، والتي تؤكد تقارير ودراسات عديدة أن الاعتماد عليها سوف يستمر إلى عقود مقبلة رغم كثرة الحديث عن مصادر بديلة عن النفط، وتنوع الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف، وبالتالي فإن الازدهار الاقتصادي على الصعيد العالمي يتوقف في جانب مهم منه على حالة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج.

ثاني الاعتبارات التي تكسب قضية الأمن في الخليج أهمية محورية، هو أن المنطقة لم تنعم بالأمن والاستقرار منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، حيث شهدت أربع حروب لاتزال تداعياتها مستمرة حتى الآن هي: الحرب العراقية ـ الإيرانية التي استمرت قرابة عقد من الزمان، وكارثة الغزو العراقي للكويت، وحرب تحرير الكويت، والحرب الأميركية ـ البريطانية على العراق، التي انتهت بالإطاحة بنظام صدام حسين، ووقوع العراق أسيرا للرؤية الأميركية التي أفضت إلى تفكيك أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها.

ولاشك أن كثرة الحروب والصراعات التي شهدتها وتشهدها المنطقة عمقت من الهواجس والمخاوف لدى العديد من الأطراف المعنية، مما أثر ويؤثر سلبا في فرص وإمكانيات بلورة صيغة مستقرة للأمن في الخليج.

في حين يمثل تزايد الوجود الأجنبي في منطقة الخليج ثالث الاعتبارات، نتيجة الأطماع في الثروة النفطية الضخمة للمنطقة، التي جعلتها في بؤرة اهتمام القوى الدولية الكبرى.

وليس من قبيل المبالغة القول إن النفط شكل عنصرا جوهريا في مختلف الحروب التي شهدتها المنطقة، وكان من أبرز نتائج الغزو العراقي للكويت تزايد الوجود الأجنبي وخاصة الأميركي في منطقة الخليج، حيث أصبح للولايات المتحدة الأميركية وجودها العسكري المكثف والمباشر في المنطقة، وذلك من خلال قوات برية وجوية، وقواعد وتسهيلات عسكرية، ومخازن أسلحة، وأساطيل وحاملات طائرات تجوب مياه الخليج.

ومن هنا فقد أصبحت الولايات المتحدة لاعبا رئيسيا في التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة، والطرف الدولي الرئيسي في معادلة الأمن في الخليج.

ولا شك في أن هذا التداخل المكثف والمعقد بين ما هو محلي وإقليمي ودولي في منطقة الخليج إنما يزيد من معضلة الأمن تعقيدا. أما رابع الاعتبارات، فيتعلق بوجود قضايا ومشكلات متفجرة في المنطقة، تهدد بالمزيد من مخاطر عدم الاستقرار في حال عدم التوصل إلى حلول جذرية لها عبر القنوات والوسائل السياسية والديبلوماسية.

ومن هذه القضايا: أزمة الملف النووي الإيراني وما يرتبط بها من إشكاليات وتجاذبات محلية وإقليمية ودولية، فضلا عن شبح الإرهاب المخيم على بعض الدول، وحالة عدم الاستقرار في منطقة جنوب آسيا.

وكل هذه المشكلات والقضايا تنطوي على كثير من عناصر التهديد لأمن الخليج.

خامس الاعتبارات المتعلقة بأمن منطقة الخليج، أن دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء المملكة العربية السعودية، هي بصفة عامة دول صغيرة بمعايير المساحة وعدد السكان والقدرات العسكرية، ولكن لديها في الوقت نفسه ثروات نفطية كبيرة.

والمشكلة أن هذه الدول توجد في منطقة مضطربة وغير مستقرة من العالم، وخاصة في ظل وجود قوى إقليمية ودولية كبرى لها طموحات وتطلعات في هذه المنطقة.

ومن هنا فإن مسألة الأمن تعتبر أكثر حساسية بالنسبة للدول الصغيرة، وخاصة في ظل تعدد مصادر الخطر والتهديد الراهنة والمحتملة.

وفي ضوء التحديات المطروحة أمام قضية الأمن في الخليج، والتي غالبا ما تتوزع بين ثلاثة تحديات، الأول: التحديات الداخلية النابعة من البيئة الخليجية الداخلية نفسها، والحراك السياسي والمجتمعي التي تشهدها المجتمعات الخليجية.

والثاني: التحديات الإقليمية النابعة من دول الجوار الجغرافي والجيوسياسي وتداعيات ذلك على دول الخليج، أما النوع الثالث من التحديات وهي الخارجية النابعة من بيئة القوى الدولية ذات التأثير والمصالح والقوى الآسيوية الصاعدة المرتبطة اقتصاديا واستراتيجيا بدول الخليج، بات من الضروري الاختيار بين ثلاثة نماذج يمكن طرحها في هذا السياق:

النموذج الأول: اتجاهات الأمن الذاتي: يتأسس النموذج على رؤية ذاتية خليجية خالصة قائمة على قيم الازدهار والنمو الخليجي في القرن الحادي والعشرين، باعتبار أن الإقليم سيكون فريدا من نوعه خلال الخمسة عشر عاما المقبلة، وأن هذا الاتجاه يتم من خلال بناء تجربة تنموية متماسكة، ومحاولة التحول من دول مستوردة إلى دول صناعية متقدمة من خلال استراتيجية متدرجة، ولتكن البداية بالنفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات، باعتباره قطاعا مهما وحيويا، بالإضافة إلى النقل والزراعة الصناعية، ناهيك عن السياحة الجاذبة.

إضافة إلى ذلك، لابد من تطوير قوات درع الجزيرة نحو نموذج مشابه لحلف شمال الأطلسي وبناء قدرات عسكرية متطورة وقدرة قتالية استباقية سريعة مبنية على عقيدة عسكرية مستندة إلى نظرية القوة الجوية لبنائها.

وبالتالي فإن الإجراءات التكاملية والتفاعل الخليجي الخليجي كفيلة بدعم وبناء نظرية الأمن والتنمية الخليجي الذاتي والتي أمامها 15 عاما للتكاملية من أجل أن تكون فاعلة ومؤثرة.

النموذج الثاني للأمن في الخليج هو اتجاهات الأمن الخارجي: ويستند على العامل الخارجي والمتمثل في الولايات المتحدة الأميركية، التي تسعى من خلال هذا الاتجاه الاستراتيجي إلى تثبيت موطئ قدم للمصالح الاستراتيجية الأميركية والمتمثلة في المكامن النفطية والقواعد العسكرية العملاقة للقيادة الوسطى.

وبذلك فإن هذه النظرية تحمل التكاليف غير المباشرة من خلال صفقات السلاح العملاقة مقابل الاستمرار في الترتيبات الأمنية الأميركية ومحاولة دمج حلف شمال الأطلسي في إطار مبادرة اسطنبول 2004 والاجتماعات المتواصلة بين الحلف والقوى العسكرية الخليجية لبناء منظومة أمنية متكاملة تدار بواسطة العامل الخارجي والتخطيط الاستراتيجي القائم على التوظيف والشراكة بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية.

والنظرية الأمنية الخليجية خلال العشر سنوات المقبلة في ظل هذا الاتجاه ستبنى على التوظيف والشراكة في إطار الهندسة الخارجية لمعادلة الأمن الإقليمي الخليجي القائم على التفاعل السداسي أو محاولة الولايات المتحدة تحفيز مصالحها وأيضا محاولة ترويض عراق ما بعد ثورات الربيع العربي وما يترتب عليها من آثار أمنية واستراتيجية، كأن تكون هنالك ترتيبات لنظرية الأمن الخليجي قائمة على معادلة (6 + 1 = الأمن الخليجي). ولكن يبدو أن الاتجاه يسير ناحية بناء نظرية الأمن (6 + 2 (العراق، اليمن) = نظرية الأمن الخليجي) خلال السنوات المقبلة وفي إطار العمل على احتواء إيران بعد العقوبات المفروضة عليها من جانب الولايات المتحدة الأميركية ومعظم الدول الغربية، والتطورات التي تهدد بيئة الأمن الإقليمي. أما النموذج الثالث للأمن في الخليج فهو اتجاهات الأمن التشاركي: وهو يقوم على رؤية شراكة في مستويين: المستوى الأول: شراكة إقليمية (خليجية إقليمية) قائمة على معادلة تتمثل في الآتي: 9 دول (6 دول الخليجية + العراق واليمن) + 1 (إيران) = نظرية الأمن الإقليمي الخليجي خلال الـ 15 عاما المقبلة.

أما المستوى الثاني، وهو شراكة إقليمية (6 + 2) عالمية (الولايات المتحدة، القوى الأوروبية، القوى الباسيفيكية + حلف الناتو) = نظرية الأمن الخليجي التفاعلية التشاركيةالمتعايشة.

وتقوم هذه المعادلة على المصلحة الاستراتيجية التشابكية النفعية، فهنالك طاقة وتجارة ومواقع استراتيجية واستثمارات عملاقة وعملية إصلاح سياسي شاملة للمنطقة وأهداف متماثلة تتمثل في نزع السلاح، مكافحة الإرهاب، القرصنة، المساهمة في بناء الدول المأزومة، وغيرها من العوامل الدافعة للتعاون الاستراتيجي طويل المدى وتفرض اعتبارات الجغرافيا السياسية أن تتجه نظرية الأمن الخليجي في ما بعد الربيع العربي إلى أن تكون تشاركية من أجل التعايش في عصر العولمة وتفكك العقائد الاستراتيجية القائمة على العرق والدين واللغة والتحول نحو قواسم مشتركة وقيم عالمية ومصالح متبادلة باتت تحكم نظرية الأمن الخليجي في القرن الحادي والعشرين.

ويمكن القول انه بالرغم من أن النظام الإقليمي الخليجي عرف في بعض مراحل تطوره شكلا غير مستقر من توازن القوى المحلي، كان يبدو فيه العراق موازنا لإيران، بات هذا النظام الآن يفتقر لوجود أي نظام محلي مشترك للأمن يمكن التعويل عليه في حل النزاعات القائمة أو السيطرة عليها، وبالتالي الحيلولة دون تحولها إلى صراعات عسكرية، الأمر الذي أصبح يحتم حاجة المنطقة إلى صناعة بيئة أمنية آمنة تشكل مدخلا مناسبا للأمن والتنمية معا لدول الخليج.